فاعلى نيابة
١٩/ ق/ ١٠٨٧

القرار الظني ٦٥

نحن القاضي بسّام الياس الحاج - قاضي التحقيق في جبل لبنان

بعد الاطلاع على ورقة الطلب عدد ١٠٨٧ تاريخ ٢٠٢٠/١/١٣،

وعلى ورقة الطلب الإلحاقية تاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠،

وعلى الادّعاء الإضافي تاريخ ٢٠٢٠/١/٢٢ المبني على إحالتنا بالتاريخ عينه،

وعلى الادّعاء التوضيحي والإضافي تاريخ ٢٠٢٠/٢/٦،

وعلى التحقيقات الأولية والاستنطاقية، والمطالعة بالأساس تاريخ ٢٠٢٠/٢/١١،

وعلى الادّعاء الشخصي المقدم من بنك الاعتماد اللبناني، وعلى الأوراق كافة،

تبين أنه أسند إلى المدعى عليهم:

١ – جورج ناجي القزي، والدته ندى، مواليد العام ١٩٩٥، لبناني،

أوقف وجاهياً بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٠، ولا يزال موقوفاً.

٢ – محمد واكد سرور، والدته هنادي، مواليد العام ١٩٩٢، لبناني،

أوقف وجاهياً بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٤، ولا يزال موقوفاً.

٣ – ربيع أحمد الزين، والدته عواطف، مواليد العام ١٩٨٤، لبناني،

أوقف وجاهياً بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ وأخلي سبيله بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٤، وتقرر توقيفه غيابياً في ٢٠٢٠/٢/٧ ولا يزال متوارياً عن الأنظار.

٤ – إبراهيم عصام عوكر، والدته ديانا، مواليد العام ١٩٨٧، لبناني، تقرر تركه بكفالة مالية.

٥ – فارس بشارة مارون، والدته دنيا، مواليد العام ١٩٩٢، لبناني،

تقرر توقيفه غيابياً بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩ ولا يزال متوارياً عن الانظار.

٦ – جهاد عبد الحميد العلي، والدته نديمة، مواليد العام ١٩٨٥، لبناني،

أوقف وجاهياً بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٣ ولا يزال موقوفاً.

٧ - جو ميشال شليطا، والدته ميشلين، مواليد العام ١٩٨٩، لبناني،

أوقف وجاهياً بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٣ ولا يزال موقوفاً.

٨ – منصور سليم بدران، والدته ياسمين، مواليد العام ١٩٩٠، لبناني، تقرر تركه بكفالة مالية.

٩ – عماد محمد غازي المصري، والدته عيشة، مواليد العام ١٩٨٣، لبناني، تقرر تركه بكفالة مالية.

١٠ – طوني الزغبي (مجهول باقي الهوية).

١١ – إيلي شهبزيان (مجهول باقي الهوية).

١٢- إيلي حبيب (مجهول باقي الهوية).

١٣ – عبدو الحاج (مجهول باقي الهوية).

١٤- كل من يظهره التحقيق.

بأنه في جبل لبنان، وبتاريخ لم يمر عليه الزمن، أقدم الأول والثاني والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن، على إضرام النار قصداً وإحراق أربعة صرافات آلية تابعة للمدعي بنك الاعتماد اللبناني في محلتي ذوق مصبح والكسليك، وعلى ارتكاب أفعال بقصد إثارة الفتنة بإلقاء ثلاث قنابل مولوتوف على مكتب حزب التيار الوطني الحر في جونية، جناية المادة ٥٨٧ عقوبات وجناية المادة ٣٠٨ عقوبات معطوفة على المادة ٣١١، وجنحة المادة ٣١٧ عقوبات، وعلى هدم منشآت معدة لمنفعة الجمهور، وتخريب أشياء تخص الغير، جنحتي المادتين ٧٣٠ و٧٣٣ عقوبات.

كما أقدم المدعى عليه الثالث على التحريض على هذه الأفعال، جنايتي المادتين ٥٨٧ و٣١١/٣٠٨ عقوبات، وجنح المواد ٣١٧ و٧٣٠ و٧٣٣ عقوبات

وكذلك أقدم المدعى عليهم جميعاً على الاشتراك في تظاهرات الشغب وقطع الطرق جنحة المادتين ٣٤٨/٣٤٦ عقوبات.

وبنتيجة التحقيق، تبين ما يأتي:

أولاً: في الوقائع والأدلة

من خلال متابعة مديرية المخابرات في الجيش اللبناني لما ترافق مع الاحتجاجات والاعتصامات الشعبية التي حصلت منذ ٢٠١٩/١٠/١٧ في مختلف المناطق اللبنانية، ولا سيما لجهة أعمال التخريب والاعتداءات على الأملاك العامة والخاصة وعلى القوى الأمنية، توصلت المديرية المذكورة إلى تحديد اسم شخص تواجد في الأماكن التي حصلت فيها عدة عمليات تخريب واعتداء على الأملاك الخاصة بالتزامن مع حصول هذه

أ - في ظروف القضية ومقدماتها

انطلاقاً مما تقدم بيانه، وفي ضوء ما أثير في مذكرات الدفوع الشكلية المقدمة لجهة اعتبار فعل المدعى عليهم من قبيل حرية الرأي والتعبير المكرسة في القانون وفي المواثيق الدولية، فلا بد في المستهل من الوقوف سريعاً على الظروف والمقدمات التي أدت إلى ارتكاب الجرائم موضوع هذه الدعوى، لما في ذلك من فائدة لحسن الفصل فيها، وتحديد السياق العام الذي وقعت فيه تلك الجرائم، والدوافع الحقيقية لها، إذ لا يمكن التعاطي مع قضية من هذا النوع، وقد شغلت الرأي العام برمته لارتباطها في بعض جوانبها بالحريات العامة، وبالأوضاع العامة المستجدة القائمة في البلاد منذ أربعة أشهر، بمعزل عن تلك الظروف والمقدمات.

وترجع ظروف هذه القضية ومقدماتها بحسب ما أضحى معلوماً من الكافة، إلى مساء ذاك الخميس الواقع في ٢٠١٩/١٠/١٧، حيث وعلى خلفية اشتداد الأزمة الاقتصادية المتراكمة في البلاد على مدى سنوات طويلة بفعل ظروف وسياسات داخلية أثير حولها الكثير من الجدل، وضغوط خارجية متزايدة، وعلى خلفية فرض المزيد من الضرائب والرسوم، ولا سيما بعد إقرار سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، وبطء عملية مكافحة الفساد، انطلقت حركة احتجاجات شعبية في العديد من المناطق اللبنانية. وكانت الشرارة عند الحديث عن فرض رسم على خدمة الواتساب، فشعر كل مواطن أنه معني بالأمر مباشرةً. فامتلأت الشوارع والساحات، وعلت صرخات المواطنين نتيجة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي دخلت معظم البيوت وأصابت معظم العائلات. فكانت اعتصامات وتظاهرات، ونصب خيم في الساحات. وبلغت التحركات أوجها بقطع الطرق وإحراق الإطارات في الشوارع، وتعطيل حركة المواصلات وعمل بعض المؤسسات العامة. وترافق كل ذلك في بعض الأحيان مع تعرض لكرامات الغير وإطلاق الشتائم والإهانات علناً ومباشرةً عبر بعض وسائل الإعلام، ناهيك عن وسائل التواصل الاجتماعي. إضافةً إلى ما تناقلته وسائل الإعلام عن إقامة حواجز في بعض المناطق وطلب هويات المواطنين، وفرض خوات عليهم تحت ذرائع مختلفة، وبناء جدران بين بعض المناطق، واعتراض سير سيارات عسكرية وعسكريين وسيارات قضاة، وغير ذلك من المظاهر التي أساءت إلى المحتجين الصادقين وإلى مطالبهم الاجتماعية والمعيشية المحقة.

وبعد أن وصلت الأمور إلى هذا الحد، وانطلاقاً حركة الاتصالات والمعالجات على كل المستويات من أجل إيجاد الحلول، ولا سيما بعد استقالة الحكومة، راحت الأمور تميل إلى الهدوء نسبياً، ولا سيما بعد حلول فترة الأعياد في الشهر الأخير من سنة ٢٠١٩، وبعد أن استفاق المواطنون على أزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، في ظل ارتفاع سعر الدولار الأميركي في مقابل العملة الوطنية، ونقص السيولة في الأسواق، والإجراءات والتدابير الاستثنائية والموقتة التي لجأت إليها المصارف. إضافةً إلى حالات الصرف الجماعي لبعض العمال والمستخدمين، وتخفيض معاشات البعض الآخر منهم.

غير أن هذا الأمر لم يرق للمدعى عليهم، فراحوا يجرون الاتصالات ويعقدون اللقاءات والاجتماعات من أجل السعي لمحاولة إعادة الأمور إلى الحالة التي سادت في الفترة السابقة، وما رافقها من تجاوزات وقطع طرق على النحو المتقدم ذكره. فكان أن اتفقوا على العودة إلى قطع الطرق مجدداً ومقاومة القوى الأمنية. ولما قامت تلك القوى بمنعهم ووقف تعدياتهم الحاصلة على الطرق تجاه سائر المواطنين والمقيمين، عقدوا العزم على الانتقال إلى مرحلة أخرى هي مرحلة العنف والشغب والتعدي على الأملاك العامة والخاصة.

فكانت عمليات حرق صرافات آلية وتخريب وتكسير بعض المصارف، وإلقاء قنابل مولوتوف على مراكز حزبية بهدف إحراقها، وقطع طرق، وسحب مفاتيح السيارات من المواطنين على الطرق من أجل عرقلة حركة السير، ومقاومة القوى الأمنية ورشقها بالحجارة والمفرقعات النارية. وكانت هذه الملاحقة عن هذه الأفعال وحدها، ولا سيما أن هذه الأفعال لم تحصل في إطار تحركات شعبية عامة وعفوية، وإنما في إطار منظّم ومخطط له من مجموعات متفرقة. فسقطت بذلك العفوية والسلمية عن التحرك، وسقط معها الحديث عن أي مشروعية في هذا المجال، فأضحت الملاحقات القضائية واجبة، حمايةً لحركة المحتجين السلميين، وللنظام العام، وكي لا تنزلق البلاد إلى العنف والفوضى.

ومن المقرر في العلم القانوني أنّ الأفعال الجرمية التي ترافق أي حركة احتجاج أو ثورة تبقى لها هذه الصفة، سواء انتصرت تلك الحركة أو الثورة أم فشلت.

وقد حكمت مجمل هذه القواعد والاعتبارات والظروف المبينة آنفاً، مسار هذه القضية منذ بدايتها في كل ما اتخذناه من تدابير وقرارات، سواء لجهة تقرير ترك بعض المدعى عليهم بكفالة، أو تخلية سبيل البعض الآخر بكفالة كذلك، أو غير ذلك. فالقضاء الذي كان على الدوام الحامي الأول للحريات العامة في هذا البلد، هو مستمر في هذا النهج، وفي ممارسة سلطته الدستورية السيادية المستقلة تجاه السلطات الأخرى في تحقيق الدعاوى والحكم فيها (المادة ٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية) ومن دون انتظار قانون من هنا وقانون من هناك، لأن حصانة القاضي الحقيقية هي قبل أي شيء آخر، في نفسه وعقله وضميره.

وفي الوقت عينه، فإنّ القضاء مستمر في القيام بواجباته في ملاحقة ومعاقبة كل من يخالف أحكام القانون ويتجاوز الحقوق المكرسة له قانوناً، ويتعرض لحقوق الآخرين وكرامتهم وأموالهم، وللأموال والأملاك العامة والخاصة وللنظام العام. على أن يمارس القاضي على وجه عام سلطته باستقلالية تامة حتماً بعيداً من كل تأثير، ومن أي نوع كان، سواء أكان سلطوياً أم شعبياً. فالحقيقة القضائية أو "حقيقة الملف" قد تختلف عن "حقيقة الناس"، أو على الأقل بعضهم. ويكون القاضي ملزماً بإعلان تلك الحقيقة في الوقت المناسب، والتي ينبغي أن تكون مظللة دوماً بالثقة والعلم والاستقامة، فينقبلها الناس.

ب - في إحراق الصرافات الآلية العائدة للمصرف المدعي

حيث يتبين من الوقائع والأدلة المبينة آنفاً، أنه عند حوالى الساعة الخامسة من صباح يوم ٢٠٢٠/١/٥، تعرض الفرع العائد للمصرف المدعي بنك الاعتماد اللبناني في محلة ذوق مصبح للاعتداء من قبل أشخاص كانوا على متن سيارة نوع بي أم X5 لون أبيض من دون لوحات، أقدموا على إضرام النار في الصراف الآلي وكسر الزجاج العائد لمدخل الفرع المذكور. وقد انتقلت على الفور دورية من فصيلة ذوق مصبح إلى مكان الاعتداء، حيث شوهد عدد من الشبان يقومون بإطفاء النار. واقتصرت الأضرار على الصراف الآلي وتحطيم الزجاج، ولم يتمكن هؤلاء الأشخاص من دخول المصرف. وأفادت الشاهدة آمال مسعد، بصفتها مديرة الفرع المذكور، أنها توجهت إلى الفرع فور علمها بالاعتداء حيث شاهدت حصول إحراق للصراف الآلي ومحاولة كسر وحرق أبواب المصرف ورش مواد حارقة على الأبواب.

كما تبين أنه، وفور تنفيذ الاعتداء المذكور قام الأشخاص أنفسهم، وعلى متن السيارة نفسها، بتنفيذ اعتداء مماثل على الفرع العائد للمصرف المدعي في محلة توستراد ذوق مكايل. وقد انتقلت على الفور دورية من فصيلة جونية إلى المحلة المذكورة، حيث شوهدت آثار تحطيم وتكسير وحرق لصراف آلي وتكسير للباب الرئيسي الزجاجي.

وحيث بالرجوع إلى أقوال المدعى عليه جورج القزي الأولية، يتبين أنه اجتمع بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥ مع كل من المدعى عليهم فارس مارون وجو شليطا وجهاد العلي المعروف بـ "باتشي" ومنصور بدران وإبراهيم عوكر المعروف بـ "بوب"، وذلك أمام مقهى "K" في محلة الكسليك، وكان قد أحضر مطرقة من سيارته نوع مرسيدس، وكان المدعى عليه فارس مارون قد أحضر مادة البنزين بثلاث عبوات مياه سعة ليتر ونصف، واستقلا سيارة جيب X5 عائدة للمدعى عليه فارس مارون وكان يقودها المدعى عليه جو شليطا ورافقهم المدعى عليه جهاد العلي. وكانت معهم سيارة ثانية، نوع نيسان مستأجرة من قبل المدعى عليه منصور بدران والذي جلس إلى جانبه المدعى عليه إبراهيم عوكر. وقد انطلقوا بداية إلى منطقة ذوق مصبح إلى أمام أحد فروع بنك الاعتماد اللبناني، حيث ترجل هو والمدعى عليه فارس مارون من السيارة الاولى. وكانوا قد نزعوا اللوحات عن السيارتين قبل وصولهم إلى المكان. وكان قد اصطحب معه المطرقة عندما ترجل من السيارة الاولى، والمدعى عليه فارس مارون كان قد حمل عبوة البنزين. وحاول هو تحطيم الواجهة الأمامية للمصرف، وفوجئ أن الزجاج قوي ولم ينكسر، ومن ثم قام بتحطيم الصراف الآلي، وقام المدعى عليه فارس مارون بسكب مادة البنزين على الصراف المذكور وإحراقه. واستقلا بعد ذلك سيارة الـ X5 وتابعوا طريقهم إلى فرع المصرف نفسه في محلة الكسليك، حيث ترجل هو والمدعى عليه فارس مارون أيضاً من السيارة، وقاما بالعمل نفسه. وكان المدعى عليه جو شليطا قد تولى تصوير العمليتين. وبعد ذلك، توجهوا نحو منطقة الضبيه ومن ثم عادوا إلى صربا، حيث قام هو والمدعى عليه فارس مارون بإعادة تركيب لوحتي الجيب، وأبقياه في صربا قرب منزل المدعى عليه فارس مارون ولم يتجولا به بعد ذلك كي لا يتم الاشتباه فيه، في حين أن المدعى عليه منصور بدران توجه إلى مقهى "K" كي يقوم المدعى عليه إبراهيم عوكر بإحضار سيارته من هناك وتوجه بها إلى صربا، وأحضره هو والمدعى عليه فارس مارون إلى المقهى المذكور. وقام هو حينها بوضع المطرقة في سيارة المدعى عليه إبراهيم عوكر. ولدى وصولهما إلى المقهى قام هو بتبديل ثيابه عند حوالى الساعة الخامسة والنصف فجراً، ووضع الثياب التي نفذ بها عملية الاعتداء على المصرفين داخل كيس، ومن ثم توجه سيراً على الأقدام إلى الطريق البحرية ورمى الكيس في حاوية النفايات على تلك الطريق، وأبقى فقط على الحذاء الرياضي الذي كان قد انتعله لكونه باهظ الثمن. وأنه عند حوالى الساعة السابعة صباحاً من التاريخ نفسه، أي ٢٠٢٠/١/٥، غادر هو بسيارة المدعى عليه إبراهيم عوكر، في حين غادر المدعى عليه فارس مارون سيارته نوع مرسيدس، لكون سيارته الـ X5 بقيت أمام منزله. وفي اليوم نفسه، أرسل المدعى عليه جو شليطا الفيديو المصور لإحراق المصرفين له وللمدعى عليه فارس مارون، وقام هو بإرسال المقطعين عبر مجموعة الواتساب.

وتبين أنه بتاريخ ٢٠٢٠/١/٨، تمّت مداهمة منزل المدعى عليه جورج القزي في محلة الصفرا، حيث ضبط الحذاء الرياضي الذي كان ينتعله خلال تنفيذه عمليتي الاعتداء على الفرعين العائدين للبنك المدعي. وأرفقت بمحضر التحقيق الأولي ثلاث صور للمدعى عليه جورج القزي خلال عملية تحطيم الصراف الآلي للبنك

المدعي. كما أرفق بالمحضر نفسه صورة للمدعى عليه فارس مارون وهو يقوم بسكب مادة البنزين على الصراف الآلي لأحد فرعي البنك المدعي يظهر فيها وجهه بشكل واضح، حيث أكد المدعى عليه جورج القزي أن الصورة المذكورة هي صورة المدعى عليه فارس مارون المقصود بإفادته. إضافةً إلى جدول يظهر التطابق الجغرافي للأرقام الخليوية المستخدمة من قبل المدعى عليهم جورج القزي ومنصور بدران وجهاد العلي وجو شليطا وفارس مارون، بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥، أي يوم الاعتداء على فرعي المصرف المدعي، وقرص مدمج يحتوي على صور ومقطع فيديو عدد اثنين لحادثة الاعتداء على الفرعين المذكورين.

وحيث إنّ المدعى عليه جورج القزي اعترف خلال التحقيق الاستنطاقي بما نسب إليه لهذه الجهة، مدلياً بأنه قام بتنفيذ عمليتي الاعتداء على الفرعين العائدين للمصرف المدعي بالاشتراك مع المدعى عليه فارس مارون وشخص آخر يعرفه باسم "أبو بلال"، وذلك في محاولة منه للتستر على سائر المشتركين في الجرم.

وحيث إنّ الوقائع والأدلة المبينة آنفاً، ولا سيما أقوال المدعى عليه جورج القزي الأولية الصريحة والمفصلة، واعترافه خلال التحقيق الاستنطاقي، وجدول التطابق الجغرافي المشار إليه، إضافةً إلى تواري المدعى عليه فارس مارون المستمر، ومدلول أقوال المدعى عليهم جو شليطا وجهاد العلي ومنصور بدران وإبراهيم عوكر، تحمل على الظن بإقدام المدعى عليهم الستة المذكورين بالاشتراك فيما بينهم على إضرام النار قصداً في الفرعين العائدين للمصرف المدعي، من خلال إحراق الصرافات الآلية بعد رش مادة البنزين على مدخلي الفرعين المذكورين والكائنين ضمن أبنية مأهولة، ما يجعل فعل كل منهم منطبقاً على جناية المادة ٥٨٧ من قانون العقوبات معطوفة على المادتين ٢١٢ و٢١٣ منه. كما أن فعلهم لجهة تحطيم الصرافات الآلية وتكسير زجاج مدخلي الفرعين المذكورين ينطبق على جنحتي المادتين ٧٣٠ و٧٣٣ عقوبات.

وحيث لجهة دور المدعى عليه ربيع الزين في التحريض على ارتكاب هذه الجرائم، فيتبين من أقوال المدعى عليه جورج القزي الأولية، أنه كان قد تعرف إلى المدعى عليه ربيع الزين شخصياً خلال اللقاء الذي حصل في مقهى "K" في محلة الكسليك بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢، حيث حصل الاتفاق بين الحاضرين على قطع طريق نهر الكلب في اليوم التالي، اعتباراً من الساعة الخامسة صباحاً، كون عطلة الأعياد قد انتهت، ولوجوب العمل مجدداً على تنشيط أعمال قطع الطرق. وقد تبادل المدعى عليهما جورج القزي وربيع الزين يومها أرقام الهواتف.

وحيث يتبين كذلك أنه، وبعد أن قام المدعى عليه جورج القزي بالاشتراك مع آخرين، ومن بينهم المدعى عليه ربيع الزين، بقطع طريق نهر الكلب في صباح يوم ٢٠٢٠/١/٣، وقيام الجيش بمنعهم من الاستمرار في قطع الطريق وفتحها بالقوة، بعد أن تم رشق عناصر من الجيش بالمفرقعات النارية والحجارة، وحصول تصادم حينها بين الجيش ومجموعة أشخاص كانوا برفقة المدعى عليه ربيع الزين، اقترح هذا الأخير تغيير نمط التحركات، كون قطع الطرقات أصبح أسلوباً صعباً عليهم، واقترح القيام بضرب المؤسسات، ومن بينها المصارف، من خلال تحطيمها أو إحراقها، حيث وافق الموجودون في المكان على الاقتراح، وبقي المدعى عليه ربيع الزين ومجموعته على جانبي الطريق، في حين غادر المدعى عليه جورج القزي ومجموعته المكان، وذلك وفق مار ورد في إفادة المدعى عليه جورج القزي الأولية.

وحيث يتبين من المقابلة المجراة أمامنا بين المدعى عليهما جورج القزي وربيع الزين، أن المدعى عليه القزي بعد قيامه بتنفيذ عمليتي الاعتداء على الفرعين العائدين للمصرف المدعي في ذوق مصبح والكسليك، وقيام مخابرات الجيش باستدعائه للتحقيق معه، بادر إلى الاتصال بالمدعى عليه ربيع الزين لمرتين على هاتفه لإبلاغه بالأمر، غير أن المدعى عليه الزين لم يرد على اتصاله في المرتين. وقد برر المدعى عليه جورج القزي سبب الاتصال، بأن المدعى عليه ربيع الزين ناشط على وسائل التواصل الاجتماعي، فيما برر هذا الاخير سبب عدم رده على الاتصالين بعدم معرفته برقم هاتف المدعى عليه جورج القزي. وهو كان قد نفى خلال استجوابه حصول أي اتصال هاتفي بينه والمدعى عليه القزي.

وحيث يعدّ محرضاً من حمل أو حاول أن يحمل شخصاً آخر بأي وسيلة كانت على ارتكاب جريمة. وتكون تبعة المحرض مستقلة عن تبعة المحرَّض على ارتكاب الجريمة (المادة ٢١٧ عقوبات). ويتعرض المحرض لعقوبة الجريمة التي أراد أن تقترف، سواء أكانت الجريمة ناجزة أو مشروعاً فيها أو ناقصة (المادة ٢١٨ عقوبات).

وحيث يشترط لتحقق عناصر التحريض أن يوحي المحرض إلى شخص من الأشخاص بأن يقترف جريمة بصورة تؤثر في إرادته وتدفعه إلى اقترافها، سواء توصل إلى حمله على اقتراف تلك الجريمة أو لم يتوصل إلى ذلك. ويترك للقاضي تقدير وسائل التحريض، كون المشترع لم يعين هذه الوسائل. ويشترط كذلك أن يكون التحريض مقصوداً، ويستنتج القصد بصورة عامة من طبيعة التحريض، وأن تكون نية المحرض منصرفة إلى حمل المحرَّض على ارتكاب جريمة أو جرائم معينة، وأن توجد رابطة بين التحريض ونتيجته.

وحيث يتبين من الوقائع والأدلة المبينة آنفاً، ولا سيما أقوال المدعى عليه جورج القزي الأولية الصريحة والمفصلة، وأقواله خلال المقابلة المجراة أمامنا بينه والمدعى عليه ربيع الزين، ومدلول أقوال هذا الأخير، إضافةً إلى قرينة تواريه عن الأنظار، أن المدعى عليه ربيع الزين هو من أوحى للمدعى عليه جورج القزي بالاعتداء على المصارف وتحطيمها وإحراقها، وقد أدى هذا التحريض إلى التأثير في إرادة المدعى عليه القزي ودفعه بعد يومين من الحديث الذي حصل بينهما، بعد قيام الجيش بفتح طريق نهر الكلب بالقوة، إلى القيام بما قام به من اعتداء على الفرعين العائدين للمصرف المدعي. ويتأكد هذا التأثير بمسارعة المدعى عليه جورج القزي فور استدعائه إلى التحقيق إلى الإتصال بالمدعى عليه ربيع الزين لمرتين. ولا يكفي القول لتبرير هذا الاتصال بأن المدعى عليه ربيع الزين ناشط على وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما أن المدعى عليه القزي كان على معرفة واتصال بناشطين آخرين، ومن بينهم الشاهد شربل القاعي.

وحيث إن ما تقدم، يحمل على الظن بإقدام المدعى عليه ربيع الزين على التحريض على إضرام النار قصداً في المصارف، فيكون فعله في ضوء الاعتداء الحاصل على الفرعين العائدين للمصرف المدعي، من خلال إحراق الصرافات الآلية بعد رش مادة البنزين على مدخلي الفرعين المذكورين والكائنين ضمن أبنية مأهولة، منطبقاً على جناية المادة ٥٨٧ من قانون العقوبات معطوفة على المادتين ٢١٧ و٢١٨ منه. كما أن فعله لجهة التحريض على التخريب والتكسير في المصارف، كما حصل في الفرعين المذكورين على النحو المبين آنفاً، ينطبق على جنحتي المادتين ٧٣٠ و٧٣٣ من قانون العقوبات معطوفتين على المادتين ٢١٧

و٢١٨ منه. ويقتضي تالياً رد الإدلاءات المخالفة لعدم ثبوتها وعدم توافقها مع المعطيات المتوافرة في الملف.

ج - في إحراق مكتب حزب التيار الوطني الحر في جونية

حيث يتبين من الوقائع والأدلة المبينة أنفاً، أنه عند حوالى الساعة الثالثة من فجر يوم ٢٠١٩/١٢/٦، تعرض مكتب حزب التيار الوطني الحر في مدينة جونية في محلة الـ "لاسيته"، لإلقاء ثلاث قنابل مولوتوف، ما أدى إلى إحراق العلم اللبناني، وصورة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال عون المعلقتين على مدخل المكتب المذكور.

وحيث بالرجوع إلى أقوال المدعى عليه جورج القزي الأولية، فقد أفاد أنه بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٦، وعند حوالى الساعة الثالثة فجراً، حضر إلى مقهى "K" في الكسليك كما حضر المدعى عليهما فارس مارون ومحمد سرور الملقب بـ "شمشوم". وعرض عليهما أن يرافقاه إلى مكتب حزب التيار الوطني الحر في جونية بهدف رمي قنابل مولوتوف لإحراق المكتب المذكور وصورة الوزير جبران باسيل، فوافقا على ذلك. وعندها استقلوا سيارة المدعى عليه فارس مارون، وهي من نوع كيا بيكانتو لون جردوني، تحمل اللوحة رقم ٥٧٣٥٥٢٨/ ب، حيث قام المدعى عليه المذكور بقيادة السيارة وتوجهوا إلى احدى محطات المحروقات على اوتوستراد جونية، وقام هو بشراء كمية من مادة البنزين وعباها داخل عبوة مياه بلاستيكية سعة ليتران. وبعد اجتيازهم للمحطة بمسافة قصيرة، توقفوا إلى جانب الطريق، حيث قام المدعى عليه محمد سرور بتحضير قنابل المولوتوف داخل عبوات صغيرة من الزجاج، بعد أن اشتروا ثلاث عبوات زجاجية بداخلها عصير أناناس من أحد المحلات وشربوا ما بداخلها، وبعدها قاموا بتعبئة البنزين داخل هذه العبوات الصغيرة. وقام المدعى عليه محمد سرور بلف قطع قماش على فوهة كل زجاجة، وهذه القطع من القماش كانت موجودة أصلاً في السيارة، ومن ثم توجهوا إلى أمام مكتب التيار الوطني الحر في محلة جونية – لاسيته، وترجل المدعى عليه محمد سرور بداية من السيارة من على المقعد الخلفي، حيث قام بإشعال العبوة الاولى ورماها باتجاه شرفة المكتب وعاد إلى السيارة. وبعدها ترجل المدعى عليه فارس مارون وقام برمي العبوتين المتبقيتين على الشرفة نفسها، بعد أن قام بإشعالهما ما أدى إلى احتراق العلم اللبناني وصورة فخامة رئيس الجمهورية الموجودين على الشرفة. أما هو فقد قام خلال هذه العملية بتصويرها. وفي اليوم التالي، قام بإرسال مقطع الفيديو إلى مجموعة "أطيب شباب". عبر تطبيق الواتساب، ثم انتشر الفيديو لاحقاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وأضاف بأن هذه الحادثة لم يقم أحد بتحريضه على القيام بها، بل هي فكرته الشخصية.

وحيث يتبين كذلك من إفادة المدعى عليه محمد سرور الأولية، أنه بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٦ كان موجوداً داخل كافيه "K" في الكسليك برفقة كل من المدعى عليهما جورج القزي وفارس مارون، وكانت الساعة حوالى الثالثة فجراً، وعرض عليهما المدعى عليه القزي فكرة القيام بإحراق مكتب التيار الوطني الحر في منطقة جونية بواسطة رمي قنابل مولوتوف عليه. وقد وافق هو والمدعى عليه فارس مارون على هذا الأمر. وعندها توجهوا بسيارة المدعى عليه فارس مارون نوع كيا بيكانتو لون جردوني إلى إحدى محطات المحروقات على اوتوستراد جونية، وقام المدعى عليه جورج القزي بشراء كمية من مادة البنزين وتعبئتها

داخل قنينة بلاستيك سعة ليتران. وبعد اجتيازهم مسافة قصيرة، توقفوا إلى جانب الطريق وقام بتحضير قنابل المولوتوف داخل عبوات صغيرة من الزجاج بعد أن اشتروا ثلاث عبوات زجاجية بداخلها عصير أناناس من إحدى المحلات وشربوا ما بداخلها. وبعدها قاموا بتعبئة البنزين بداخل هذه العبوات الصغيرة، وقام بلف قطع قماش على فوهة كل زجاجة. وهذه القطع من القماش كانت موجودة أصلاً داخل السيارة، ومن ثم توجهوا إلى أمام مكتب التيار الوطني الحر في جونية، وترجل بداية من السيارة من على المقعد الخلفي، حيث قام بإشعال العبوة الاولى ورماها باتجاه شرفة المكتب وعاد إلى السيارة. وبعدها ترجل المدعى عليه فارس مارون وقام برمي العبوتين المتبقيتين على الشرفة نفسها، ما أدى إلى احتراق العلم اللبناني وصورة فخامة رئيس الجمهورية الموجودين على الشرفة، فيما تولى المدعى عليه جورج القزي تصوير هذه العملية بواسطة هاتف خليوي. وفي اليوم التالي، قام المدعى عليه جورج القزي بإرسال الفيديو إلى مجموعة "أطيب شباب" عبر الواتساب، ثم انتشر الفيديو لاحقاً عبر مواقع التواصل الاجتماعي. علماً أن هذه الحادثة لم يقم أحد بتحريضهم على القيام بها، بل هي فكرة المدعى عليه جورج القزي.

وحيث يتبين كذلك، أنه قد أرفق بمحضر التحقيق الأولي الجدول الذي يظهر التواجد الجغرافي للأرقام الخليوية المستخدمة من قبل المدعى عليهم جورج القزي وفارس مارون ومحمد سرور بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٦، أي تاريخ إقدامهم على رمي ثلاث عبوات مولوتوف على مكتب حزب التيار الوطني الحر في جونية.

وحيث إنّ هذه الوقائع والأدلة تحمل على الظن بإقدام المدعى عليهم جورج القزي وفارس مارون ومحمد سرور بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٦ بالاشتراك على إحراق مكتب حزب التيار الوطني الحر في مدينة جونية من خلال إلقاء ثلاث قنابل مولوتوف عليه على النحو المبين آنفاً، ما يجعل فعل كل منهم لهذه الجهة من نوع جناية المادة ٥٨٧ من قانون العقوبات معطوفة على المادتين ٢١٢ و٢١٣ منه. كما أن فعلهم هذا من شأنه، ولا سيما في ظل الظروف العامة التي حصل فيها والسائدة في البلاد، الحضّ على النزاع بين مختلف عناصر الأمة، ما ينطبق على جنحة المادة ٣١٧ عقوبات. وترد الإدلاءات المخالفة لعدم ثبوتها وعدم توافقها مع المعطيات المتوافرة في الملف.

وحيث بالنسبة إلى ما أسند إلى المدعى عليه ربيع الزين لجهة إقدامه على التحريض على إحراق المكتب المذكور، فيقتضي منع المحاكمة عنه لهذه الجهة لعدم كفاية الدليل بحقه في ضوء المعطيات المتوافرة في الأوراق، ولا سيما أنه لا توجد أي إفادة بحقه في هذا الخصوص، كما أن عملية إحراق مكتب حزب التيار الوطني الحر في جونية كانت سابقة بتاريخها لفعل التحريض الذي ارتكبه بعد قيام الجيش بفتح طريق نهر الكلب بالقوة في ٢٠٢٠/١/٣ على النحو الذي تقدم بيانه في البند "ب".

د - في رش الطلاء الأحمر وكتابة الشعارات على مداخل بعض المصارف وعلى الصرافات الآلية العائدة لها في منطقة جونية وجوارها ليل ٩-٢٠١٩/١٢/١٠

حيث بالرجوع إلى أقوال المدعى عليه جورج القزي الأولية، فقد أفاد أنه بالنسبة إلى موضوع رش الطلاء على مداخل المصارف وعلى الصرافات الآلية التابعة لها، فقد انطلقوا من أجل القيام بذلك بواسطة سيارتين، السيارة الاولى كانت للمدعى عليه إبراهيم عوكر، وهي من نوع "كيا". وجلس هو إلى جانبه ورافقهما على

المقعد الخلفي كل من المدعى عليهم طوني الزغبي ومحمد سرور وفارس مارون. والسيارة الثانية من نوع كيا بيكانتو، وقد قادها المدعى عليه إيلي شهبزيان، وبرفقته المدعى عليهما عبدو الحاج وإيلي حبيب. وكان المدعى عليه إبراهيم عوكر يقود السيارة الاولى وهو من كان يتنقل من مصرف إلى آخر. وكانوا يدونون عبارة "١٧ تشرين" وخطوط باللون الأحمر. وتولى هذه المهمة كل من المدعى عليهما فارس مارون ومحمد سرور، حيث كانا يترجلان من السيارتين ويقومان برش الطلاء. وأنهم تنقلوا بين ثلاث مصارف في ذوق مصبح وجونية والكسليك، ولا يذكر أسماء المصارف التي قاموا بهذه الأفعال ضدها. ويذكر أن المصرف الاول هو مقابل جامعة NDU، والثاني في شارع ارابسك، والثالث على المسلك المتجه نحو بيروت على الاوتوستراد قبل مفرق محلة الكسليك. علماً أن هذه الأفعال لم يقم أحد بتحريضهم على القيام بها.

وأفاد المدعى عليه محمد سرور في إفادته الأولية، أنه ليل ٩-٢٠١٩/١٢/١٠، وبينما كان موجوداً برفقة كل من المدعى عليهم جورج القزي وفارس مارون وطوني الزغبي وإبراهيم عوكر الملقب بـ "بوب" داخل مقهى "K" في الكسليك، عرض عليهم المدعى عليه عوكر فكرة القيام برش الطلاء الأحمر على بعض المصارف في جونية والكسليك، فوافقوا على ذلك. وكان المدعى عليه عوكر قد اشترى مسبقاً أربع عبوات "سبراي" لون أحمر. وبعدها توجهوا بواسطة سيارة المدعى عليه عوكر نوع كيا لون جردوني، كان يقودها هذا الاخير وإلى جانبه المدعى عليه جورج القزي، بينما كان هو والمدعى عليهما طوني الزغبي وفارس مارون يجلسون على المقعد الخلفي، إلى محلة ذوق مصبح. وقام هو والمدعى عليه فارس مارون برش الطلاء على مدخل أحد المصارف وعلى الصراف الآلي، وكانوا يدونون عبارة "١٧ تشرين" وخطوط باللون الأحمر، ومن ثم توجهوا جميعنا بواسطة سيارة الـ " كيا" إلى ساحة جونية قرب مدرسة الرسل، بحسب ما يعتقد، وترجل المدعى عليهما فارس مارون وطوني الزغبي من السيارة وقاما برش الطلاء على مدخل أحد المصارف. وأخيراً وصلوا إلى الكسليك – الاوتوستراد، وقام كل من المدعى عليهم فارس مارون وطوني الزغبي وجورج القزي برش الطلاء على مدخل أحد المصارف وعلى الصراف الآلي، وقاموا بذلك بقصد التخريب وإحداث الشغب، احتجاجاً على الإجراءات التي تتخذها المصارف. وبعدها عادوا إلى المقهى "K" في الكسليك، وبقوا فيه لحوالى الساعة الخامسة صباحاً، ومن ثم توجه كل منهم إلى منزله.

وحيث أرفقت بمحضري التحقيق الأولي أقراص مدمجة تحتوي على صور رش الطلاء الأحمر على الواجهة الرئيسة والصراف الآلي لبعض المصارف في منطقتي جونية وذوق مصبح، ومن بينها مصرف فرنسبنك، وبذلك يكون فعل المدعى عليهم جورج القزي ومحمد سرور وفارس مارون وإبراهيم عوكر وطوني الزغبي وإيلي شهبزيان وعبدو الحاج وإيلي حبيب لجهة إقدامهم على رش الطلاء الأحمر على مداخل بعض المصارف وبعض الصرافات الآلية العائدة لها والمخصصة لمنفعة الجمهور، منطبقاً على جنحتي المادتين ٧٣٠ و٧٣٣ من قانون العقوبات معطوفتين على المادتين ٢١٢ و٢١٣ منه. وترد الإدلاءات المخالفة لعدم ثبوتها وعدم توافقها مع المعطيات المتوافرة في الملف.

هـ - في أعمال الشغب وقطع الطرق

حيث أسند إلى المدعى عليهم جميعاً إقدامهم على القيام بأعمال الشغب وقطع الطرق، الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٣٤٦/٣٤٨ من قانون العقوبات.

وحيث وفق ما سبق تبيانه في البند "أ" الذي عرضنا فيه لظروف القضية ومقدماتها، فإن الأفعال التي تنصب عليها هذه الدعوى لجهة أعمال الشغب وقطع الطرق تتعلق بالأفعال المرتبطة والمتلازمة مع الجرائم الأساسية موضوع الدعوى، ولا سيما الأفعال التي حصلت في هذا الإطار في صباح يوم ٢٠٢٠/١/٣ على اوتوستراد نهر الكلب، وتلك التي حصلت بتاريخ ٢٠٢٠/١/٦ على اوتوستراد الذوق على أثر توقيف المدعى عليه جورج القزي. أما بالنسبة إلى أعمال الشغب وقطع الطرق التي حصلت بتاريخ سابق أو لاحق، خلال الاحتجاجات الشعبية، فهي ليست موضوع هذه الدعوى.

وحيث بالرجوع إلى الوقائع والأدلة المبينة آنفاً، ولا سيما أقوال المدعى عليهم، يتبين أنهم أقدموا صباح يوم ٢٠٢٠/١/٣، وبناء على اتفاق مسبق فيما بينهم، بعد اللقاء الذي حصل في مقهى "k" في الكسليك، على قطع طريق اوتوستراد نهر الكلب على المسلكين بالعوائق والإطارات المشتعلة على مدى ساعتين تقريباً، ولم يتمّ فتح الطريق إلا بعد تدخل قوة من الجيش ورشقها بالمفرقعات النارية والحجارة من قبل عدد من الأشخاص، من بينهم أشخاص كانوا برفقة المدعى عليه ربيع الزين، ما يجعل فعل المدعى عليهم منطبقاً على جنحة المادتين ٣٤٨/٣٤٦ عقوبات.

وحيث يتبين كذلك، أنه بتاريخ ٢٠٢٠/١/٦، وعلى أثر توقيف المدعى عليه جورج القزي، أقدم المدعى عليهما ربيع الزين ومحمد سرور بالاشتراك مع آخرين على قطع الطريق على اوتوستراد الذوق، وقام المدعى عليه سرور بالاشتراك مع بعض الشبان الذين كانوا برفقة المدعى عليه الزين على توقيف بعض الباصات في المحلة المذكورة وسحب المفاتيح منها وإخفائها بغية عرقلة السير، ولم يتم فتح الطريق إلا بعد تدخل الجيش، ما يجعل فعل المدعى عليهما منطبقاً كذلك على جنحة المادتين ٣٤٨/٣٤٦ عقوبات.

د - في طلبات إخلاء السبيل واسترداد مذكرة التوقيف الغيابية

حيث بالنظر إلى ظروف القضية والتي توقفنا عندها في مستهل باب القانون، وفي ضوء الدور الذي اضطلع به كل من المدعى عليهم الموقوفين الأربعة، نرى خلافاً لرأي النيابة العامة، تخلية سبيل كل من المدعى عليهما جو شليطا وجهاد العلي لقاء كفالة مالية قدرها مليون ليرة لبنانية لكل منهما، يخصص منه مبلغ مئة الف ل.ل. لضمان الحضور، ومبلغ مماثل للرسوم والنفقات، والباقي للتعويضات الشخصية عند الاقتضاء.

كما نرى، وفقاً للرأي، رد طلب إخلاء سبيل كل من المدعى عليهما جورج القزي ومحمد سرور، ولا سيما في ضوء دور كل منهما في الجرائم المرتكبة.

ونرى كذلك، وفقاً للرأي، وسنداً لأحكام المادة ١١٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية، رد طلب استرداد مذكرة التوقيف الغيابية الصادرة بحق المدعى عليه ربيع الزين. مع الإشارة إلى أن هذا الأخير كان قد أحيل أمامنا بموجب ورقة الطلب بجريمة المادتين ٣٤٨/٣٤٦ عقوبات، وهي من نوع الجنح التي لا تتجاوز عقوبتها السنتين، فقررنا تخلية سبيله بكفالة مالية، وهو عاد وتوارى عن الأنظار بعد أن ادّعت النيابة العامة بحقه، في ضوء مجريات التحقيق، بجناية التحريض على إحراق المصارف وغير ذلك، بموجب ادّعائها الإضافي المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/٦، على النحو المبين آنفاً.

وحيث من جهة أخيرة، يقتضي تسطير مذكرات تحر دائم توصلاً إلى معرفة كامل هوية المدعى عليهم طوني الزغبي وإيلي شهبزيان وإيلي حبيب وعبدو الحاج.

لذلك،

نقرر وفقاً لمطالعة النيابة العامة وخلافاً لها:

أولاً – اعتبار فعل كل من المدعى عليهم جورج ناجي القزي ومحمد واكد سرور وفارس بشارة مارون وجو ميشال شليطا وجهاد عبد الحميد العلي ومنصور سليم بدران وإبراهيم عصام عوكر، من نوع جناية المادة ٥٨٧ من قانون العقوبات معطوفة على المادتين ٢١٢ و٢١٣ منه، والظن بهم بجنح المواد ٣٤٨/٣٤٦ و٧٣٠ و٧٣٣ من قانون العقوبات معطوفة على المادتين ٢١٢ و٢١٣ منه، والظن بالمدعى عليهم جورج القزي ومحمد سرور وفارس مارون بجنحة المادة ٣١٧ عقوبات.

ثانياً – اعتبار فعل المدعى عليه ربيع أحمد الزين لجهة التحريض على إحراق المصارف من نوع جناية المادة ٥٨٧ من قانون العقوبات معطوفة على المادتين ٢١٧ و٢١٨ منه، والظن به بجنحتي المادتين ٧٣٠ و٧٣٣ من قانون العقوبات معطوفتين على المادتين ٢١٧ و٢١٧ منه، والظن به كذلك بجنحة المادتين ٣٤٨/٣٤٦ عقوبات، ومنع المحاكمة عنه بجناية التحريض على إحراق مكتب حزب التيار الوطني الحر في مدينة جونية لعدم كفاية الدليل، ورد طلب استرداد مذكرة التوقيف الغيابية الصادرة بحقه.

ثالثاً – الظن بالمدعى عليه عماد محمد غازي المصري بجنحة المادتين ٣٤٨/٣٤٦ عقوبات.

رابعاً – اتباع الجنح بالجنايات للتلازم، وإيجاب محاكمة المدعى عليهم أمام محكمة الجنايات في جبل لبنان.

خامساً - تسطير مذكرات تحرٍ دائم توصلاً إلى معرفة كامل هوية المدعى عليهم طوني الزغبي وإيلي شهبزيان وإيلي حبيب وعبدو الحاج.

سادساً - خلافاً لرأي النيابة العامة، تخلية سبيل كل من المدعى عليهما جو ميشال شليطا وجهاد عبد الحميد العلي لقاء كفالة مالية قدرها مليون ليرة لبنانية لكل منهما، يخصص منها مبلغ مئة ألف ل.ل. لضمان الحضور، ومبلغ مماثل للرسوم والنفقات، والباقي للتعويضات الشخصية عند الاقتضاء، وإطلاق سراحهما فور دفع قيمة الكفالة المقررة لكل منهما، ما لم يكونا موقوفين بداعٍ آخر، وإبلاغ من يلزم.

سابعاً – رد طلب إخلاء سبيل كل من المدعى عليهما جورج القزي ومحمد سرور وإبلاغ من يلزم.

ثامناً – تدريك المدعى عليهم الرسوم والنفقات القانونية كافة، ورد الإدلاءات والطلبات الزائدة أو المخالفة، بما في مذكرات الدفوع الشكلية لوقوعها في غير محلها القانوني ولعدم الثبوت.

تاسعاً – إحالة الملف إلى النيابة العامة في جبل لبنان لإيداعه المرجع المختص.

قراراً أصدر في بعبدا بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧